

منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورو - متوسطية

عمورة جمال*

Résumé :

Malgré l'écart important et l'inéquivalence qui distingue l'économie Algérienne de l'économie européenne, et qui apparaît dans les écarts des niveaux de développement entre les deux parties ; cela ne peut empêcher l'Algérie de profiter de quelques occasions offertes et des avantages qu'offrent le Partenariat et la zone de libre échange qui va entrer en vigueur d'ici l'année 2010.

Cet article a pour objectif d'analyser les avantages et les inconvénients de ces accords qui ont été signés entre l'union européenne et les pays de l'est et du sud méditerranéen (PESM), avec une étude comparative avec les pays du maghreb.

Les mots clés : partenariat, zone de libre échange, le démantèlement tarifaire, programme MEDA, programme indicatif national (PIN), programme indicatif régional (PIR), capacité d'absorption.

* أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة.

الملخص:

اللجنة الأوروبية)، و البنك
الأوروبي للاستثمار (BEI) في
إطار برنامج يسمى ببرنامج
(MEDA)، و هذا من أجل دعم
البنى التحتية للدول المشاركة في
هذا الفضاء (التي أمضت عقود
شراكه مع الإتحاد الأوروبي أو
التي مازالت في طريق
المفاوضات). بالإضافة إلى
تركيزه على تحرير التجارة
الخارجية أي تحرير السلع
و الخدمات و حرية تنقل رؤوس
الأموال، حيث يقتصر تحرير
السلع على السلع الصناعية، (في
حين أن تحرير السلع الزراعية
و حرية تنقل الأفراد لم يتم
عرضه ضمن هذه الإتفاقيات)،
و هذا من خلال إنشاء منطقة
حرة للتبادل (Zone de libre
échange) في غضون سنة
2010.

لقد ارتكز مؤتمر برشلونة، الذي انعقد
سنة 1995 كإطار لتجسيد مشروع
الشراكة أورو متوسطية مابين ضفتي
الشمال و الجنوب المتوسط الذي يضم
في جزئه الشمالي دول الإتحاد
الأوروبي و في جزئه الجنوبي الدول
العربية، على ثلاث محاور أساسية
تتمثل في:

- الجانب السياسي و الأمني (الشراكة
السياسية و الأمنية)
- الجانب الثقافي الاجتماعي
و الإنساني (الشراكة الاجتماعية
و الثقافية)
- الجانب الإقتصادي و المالي
(الشراكة الإقتصادية).

سوف تقتصر دراستنا على الجانب
الأخير أي الإقتصادي و المالي
و المتمثل أساسا في المساعدات
المالية و التقنية الممنوحة من قبل
دول الإتحاد الأوروبي (أي من طرف

الكلمات الدالة: شراكة، منطقة التبادل الحر، التفكيك الجمركي، برنامج ميداء، البرنامج التأشيري الوطني، البرنامج التأشيري الجهوي، طاقة الامتصاص.

(1)- تمهيد :

يمثل حوض البحر الأبيض المتوسط 6% من اليابسة و 7% من سكان العالم و 8% من الثروة العالمية وتتميز الدول المطلة عليه⁽¹⁾ بعدم التجانس بينها، بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة، فهناك شمال غني يبلغ الناتج المحلي فيه حوالي 7 تريليون دولار ومتوسط دخل الفرد فيه نحو 21 ألف دولار، وجنوب فقير لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد فيه ألف دولار أمريكي، وناتج إجمالي وطني لا يصل إلى 598 مليار دولار، أما فيما يخص المبادلات التجارية فإن دول الشمال تصدر إلى دول الجنوب الآلات وأدوات الإنتاج و السلع المصنعة ذات التركيبة التكنولوجية الغير العالية غالباً، كما تستورد من دول الجنوب العربية المواد الخام كالنفط والقطن إضافة إلى الإنتاج الزراعي⁽²⁾، أما حصة دول المجموعة الأوروبية في التجارة العالمية تقدر بنسبة 19% مقابل 17% للولايات المتحدة، و 8% لليابان مقابل 2.9% للعالم العربي ، مع الإشارة إلى أن النفط يشكل 68 % من الصادرات العربية، وتبلغ نسبة الصادرات العربية للاتحاد الأوروبي نسبة 26% من إجمالي الصادرات العربية، أما الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي فتشكل نسبة 45.6% من إجمالي الواردات العربية.⁽³⁾

بالإضافة إلى التباين الكبير في العوامل الاقتصادية، هناك أيضا اختلافات في جوانب أخرى نلخصها في النقاط الآتية:

- ✓ الجانب الاجتماعي المتمثل في ظاهرة الهجرة ، البطالة، العنف، التطرف وكذا التفاوت في النمو السكاني
- ✓ أما الجانب الثقافي فيمكن في التباين في الأديان والحضارات وظهور تيار فكري سياسي غربي يزعم أن الإسلام خطر يهدد الحضارة الأوروبية.

ورغم الجهود المبذولة من قبل الدول العربية(دول الجنوب المتوسط) منذ حصولها على استقلالها السياسي لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة إلا أن الهوة بينها وبين دول العالم الصناعي لا تزال تزداد اتساعا لأسباب تتعلق بعدم قدرة الدول العربية الالتحاق بثورات العصر المتمثلة في المعلوماتية، التكنولوجيا والاتصالات وغيرها.

وعليه فإن دول المجموعة الأوروبية ارتبطت بعلاقات اقتصادية مع مختلف الدول العربية من خلال اتفاقيات عديدة، اعتبرت بالنسبة للدول العربية المتوسطة كأساس لمفاوضات الشراكة اللاحقة، خاصة أنها كانت تهدف إلى تطوير سبل التعاون الاقتصادي والفني والمالي بين الدول العربية ودول المجموعة الأوروبية، وهذا من خلال دعم الجانب الأوروبي لجهود التنمية وتشجيع تمويل المشاريع الاستثمارية، كما تهدف إلى تطوير التبادل التجاري بين الجانبين وتحرير التجارة وإقامة منطقة ازدهار متقاسمة.

1) منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة :

إن المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورو-متوسطية هو تجارة بلا حدود ولا حواجز، وإزالة هذه الأخيرة يجب ألا تكتفي النظم بأن تجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة فيما بينها.

وتتمثل الأهداف الأساسية للتجارة بلا حدود في الشراكة الأورو-متوسطية فيما يلي⁽⁴⁾.

✓ تحديد العقبات التي تعرقل التبادل الحر، والصعوبات التي تبرز في المنطقة المتوسطية حول المواد والمنتجات القابلة للمنافسة.

✓ إيجاد أسس للاتفاق بين المساهمين في المجتمع والمهتمين بالتبادل الحر والانطلاق من عوامل التكامل ومن ثم إيجاد خطط التعويض العاجلة للوصول إلى منطقة للتبادل الحر في الحوض المتوسط.

إن الهدف من إنشاء منطقة للتبادل الحر التي تضم أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600 - 800 مليون نسمة هي في خدمة المصالح الأوروبية أساسا لأن عدد الدول المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة، بينما عدد الدول الأوروبية يفوق 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعيا وهذا ما يجعل الشراكة الأورو-متوسطية ذات طابع خاص جدا، وبالتالي فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر ستكون بلا منازع أكبر تجمع تجاري في العالم إذا استثنينا بعض التجمعات التجارية الصينية-الآسيوية الباسيفيكية التي لا تزال في مرحلة التصور.

تتضمن منطقة التبادل الحر مايلي⁽⁵⁾:

- ✓ بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش.
- ✓ أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل أي بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة من قيود، وهذا نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر المتوسط.
- ✓ أما فيما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في إتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية يصعب تحريرها تحريراً كاملاً في مدة زمنية قصيرة، كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية المزمع إنشاؤها.

2- القواعد الأساسية لمنطقة التبادل الحر :

من خلال الاجتماعات و اللقاءات التي تمت بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي بداية من التسعينات خاصة 1992 في اجتماع لشبونة، ثم سنة 1995 في مدينة "كان الفرنسية" ثم مؤتمر برشلونة سنة 1995، تكلفت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتحديد ما يجب اتخاذه لتحقيق منطقة التبادل الحر ومنطقة للرخاء والازدهار المشترك (Zone de prospérité partagée) وذلك من خلال مايلي:⁽⁶⁾

- ✓ اعتماد تدابير وإجراءات ملائمة لقواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية والمنافسة .

- ✓ تبني مبادئ اقتصاد السوق، ووضع إطار قانوني للاقتصاد الحر .
- ✓ تحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.

- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا.
- ✓ تحسين القدرة التنافسية عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- ✓ التعجيل بدفع المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي المستديم هذا من خلال :⁽⁷⁾

- دعم النمو الاقتصادي بتجديد المدخرات المحلية أساسا وبواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، هذا لا يتأتى إلا برفع الحواجز والعراقيل أمام الاستثمار بشكل عاجل ، وهذا قصد نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات وزيادة من مستويات الإنتاج والتصدير .
- تشجيع الأطراف المشاركة على إبرام اتفاقيات فيما بينها في قطاعات مختلفة خاصة في مجال تحديث النسيج الصناعي .
- دعم التعاون في مجال إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتطوير القطاع الريفي .

أما فيما يتعلق بعنصر الدعم في مجال التمويل والتعاون من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر الأوروبي — متوسطة فتقترح أوروبا الزيادة في المساهمات التمويلية وذلك من أجل:⁽⁸⁾

- ✓ مساندة إعادة هيكلة اقتصاديات الدول التي تقبل فتح أسواقها بعد توقيع اتفاقيات الشراكة

- ✓ تطوير التعاون الجهوي وتقوية الروابط بين شمال - جنوب ، وجنوب - شرق في المنطقة عن طريق برامج عمل تتدخل فيها عناصر غير حكومية (المدن ، وسائل الإعلام ، الجامعات ، المؤسسات)
- ✓ تخصيص اعتمادات إضافية من قبل الاتحاد الأوروبي ، والدعوة إلى تقوية ميكانيزمات تنسيق تدخلات كل من البنك الأوروبي للاستثمار ، وكذا البنك العالمي و صندوق النقد الدولي نظرا للاحتياجات المتوسطة الكبيرة.

أما بخصوص التعاون فقد اقترح الأوروبيين ما يلي :

- ✓ تكثيف التعاون الصناعي من أجل إنشاء مؤسسات مختلطة وتطوير النقل والتكنولوجيا وبرامج التكوين.
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي نظرا لقصور الدول المغاربية في مجالات التعليم وشروط العمل والصحة والوقاية الاجتماعية.
- ✓ توجيه العناية إلى التعاون في مجال البيئة والحفاظ على الموارد القابلة للتجديد ضد مخاطر ومخلفات التصحر والتلوث.
- ✓ تنظيم المشاورات حول بعض الملفات (الماء ، الطاقة ، التعمير والسكان)

- ✓ ضمان المرور الحر للسلع برفع العراقيل والحواجز وذلك بمساهمة المجتمع المدني الذي يعتبر صاحب القرار لإنجاح خطة الشراكة والاندماج وذلك بمساهمته في تمكين وتقوية العلاقات بين الوكلاء الاقتصاديين في المنطقة، إذن ينبغي أن تؤدي هذه العلاقات إلى إستراتيجيات متعددة للتعاون

بين أصحاب رؤوس الأموال وذلك من خلال اتفاقيات التسويق التغيير التكنولوجي، والوساطة. . . الخ . (9)

✓ إن التدفق الجيد في منطقة التبادل الحر يتطلب مجموعة من التنظيمات الضرورية وتقنياتها وأهمها: (10)

- شهادة الجودة، قواعد المنشأ، المقاييس الفنية.
- إصاق البطاقات، الملكية الفكرية، التعاون الجمركي.
- الثقافة التنافسية.

3- انعكاسات أو آثار منطقة التبادل الحر على الاقتصاديات العربية (التركيز على الدول المغربية):

ستتحمل الدول العربية وخاصة المغربية تكاليف تكثيف و تقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته، وهذا ناتج عن: (11)

- ✓ التراجع عن الحماية الجمركية أو إلغاؤها بصفة نهائية أو تدريجية وذلك حسب الاتفاق المبرم مع كل دولة على انفراد.
- ✓ احترام الضوابط النوعية وقواعد المنافسة وحماية الملكية الثقافية والصناعية.
- ✓ تحرير الخدمات وحرية تنقل رؤوس الأموال.

وهذا ما يدعو الدول المغربية إلى المطالبة بحق التمتع بشروط ميسرة لدخول صادراتها الزراعية إلى السوق الأوروبية ، واستقطاب رؤوس الأموال الأوروبية وكذا الوطنية الخاصة لإنعاش اقتصادياتها، وضمان النجاح في المرحلة الانتقالية إلى غاية موعد 2010 .

وعلى هذا الأساس فقد تنتج بعض الآثار الإيجابية والسلبية نلخصها فيما يلي :

3-1- الآثار الإيجابية : إن من أهم آثار الدخول في التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي هو زيادة حجم الاستثمارات الوطنية أو الاستثمار الأجنبي المباشر و تتمثل في :⁽¹²⁾

✓ سوف يزيد اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية نتيجة توافر العمالة والمواد الخام، وقرب الموقع الجغرافي من الأسواق الأوروبية وغيرها من عناصر المزايا التنافسية المتمثلة في المزايا المتعلقة بإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة المتوسطية والتي من شأنها استقطاب المزيد من الاستثمارات الأوروبية بحيث يمكن أن تجعل من الدول العربية المتوسطية قاعدة للإنتاج والتصدير إلى السوق الأوروبية.

✓ من آثار التجارة الحرة هو زيادة اهتمام الدول المتوسطية بتبني المزيد من الخطوات في مجال الإصلاح الهيكلي التشريعي وتحرير الخدمات ، وهذا قصد توفير البيئة الاقتصادية المواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

3-2- الآثار السلبية :

سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا إلى ارتفاع مستوى الواردات العربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنعة بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية، وبالمقابل سوف يتراجع مستوى الصادرات العربية من المنتجات ذات الميزات النسبية والمنافسة العالمية

كالغزل والنسيج والملابس والمصنوعات الجلدية والأسمدة ، وستعرف الصادرات العربية في البداية نموا بطيئا نسبيا بسبب عدم مرونة العرض في هذه الاقتصاديات.

تجدر الملاحظة أن التعجيل برفع أو إزالة التعريفات الجمركية في البلدان المتوسطة ستكون له بعض الآثار السلبية بالنسبة لمؤسسات الدول المتوسطة وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية، وهذا نتيجة عدم التكافؤ مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات في الدول المتوسطة ويفسح المجال للمنتجات الأوروبية اقتحام الأسواق المتوسطة، وهذا ما ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المتوسطة، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة للدول المتوسطة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية.

ومن هذا المنطلق ولتطوير التجارة الحرة المتدرجة في هذه المنطقة ينبغي إزالة العراقيل الجمركية وغير الجمركية على المنتجات بصفة تدريجية وحسب برنامج زمني يتم مناقشته بين الأطراف المعنية.

بالإضافة إلى الآثار التي ذكرناها سابقا فإن تنفيذ سياسة التبادل الحر بين الدول المغاربية (الجزائر، المغرب وتونس) مع الاتحاد الأوروبي سيكون له انعكاسات خاصة ببعض الجوانب في الاقتصاديات المغاربية:⁽¹³⁾

- **الجانب الزراعي والصناعي :** سيعرف القطاع الزراعي المغربي منافسة كبيرة من المنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر، خاصة وأن المنتجات المغاربية تتميز بهششتها أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية ، فعلى سبيل المثال

فإن سعر القمح المستورد من فرنسا أو من الولايات المتحدة الأمريكية أقل بثلاث مرات عن التكلفة الوسطية للإنتاج بالمغرب العربي.

أما بالنسبة للواردات المغربية من المنتجات الصناعية من دول الاتحاد الأوروبي يتضح أنه بإمكان دول المغرب العربي تطبيق قاعدة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية على كل الواردات من مواد التجهيز والمواد الأولية التي تدخل إلى السوق المغربية بدون رسوم جمركية، وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات وهذا ما سنتعرض له عند تطرقنا للقوائم المحددة للسلع المعفاة تدريجيا للدول المغربية التي أبرمت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

• **موارد ميزانية الدول المغربية :** قد يكون الاختلال الناتج عن إنشاء منطقة التبادل الحر على مستوى إيرادات الميزانية العامة للدول المغربية أكثر حدة من التأثير على مستوى الأنشطة الإنتاجية، وهذا باعتبار أن المداخل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول وخاصة الدول غير المنتجة للنفط، فتمثل نسبة 43% من المداخل الضريبية للمغرب، و65% لتونس، وبالتالي فقد تتضرر اقتصاديات هذه الدول نتيجة الإلغاء الجمركي والتحرير الخارجي إذا لم يرافقه تحسن حقيقي في التوازنات الاقتصادية الكلية.

وعليه فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر الأوروبي — متوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المغربية مما يجبرها البحث عن موارد مالية بديلة أو تخفيض مستوى إنفاقها، وبالتالي لابد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية

المغربية والبحث عن موارد مالية جديدة وذلك باتخاذ الإجراءات الآتية: (14)

✓ تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم ، وهذا ماقد ينعكس على الفئات الاجتماعية نتيجة المزيد من تطبيق السياسات التقشفية المتبعة سابقا من طرف هذه الدول .

✓ تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية بمساهمة الطرفين الأوروبي والمغربي، فبدون استثمارات جديدة وخلق قيم مضافة لا تستطيع هذه الدول الحصول على موارد جديدة، بالإضافة إلى مداخل عملية الخوصصة الجارية في معظم دول الجنوب وشرق المتوسط التي يمكنها تخفيف العبء على ميزانية الدولة من الإعانات الموجهة للمؤسسات العمومية، ضعف الضرائب المباشرة (الأرباح التجارية والصناعية، فوائض القيمة العقارية)، ومضاعفة الإعفاءات الجبائية (المناطق الحرة، الفلاحة... الخ) ، وكذا التهرب الجبائي المعتبر، كل هذا يؤكد على أن هناك موارد جبائية موجودة.

وإذا كان الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية يختلف تأثيره بحسب الدول نجد أن الدول التي تعتمد على المداخل الجمركية المتأتية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية سيكون لها أثر معتبر على ميزانيتها، فإذا أخذنا على سبيل المثال الخسارة المباشرة الناتجة عن هذا الإعفاء أو هذا التنازل عن الحماية في تونس نجدها تقدر بـ 15% من إيراداتها أي 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الخسائر

غير المباشرة المتعلقة بهذه الإيرادات الجبائية أو الجمركية والمتمثلة في دخول بعض السلع من دول أخرى غير أوروبية عن طريق الدول الأوروبية بدون رسوم، و بالتالي فإن حجم الخسائر يزداد بدرجة التبادل بين المنتجات الأوروبية ومنتجات باقي العالم، وكذا تفضيل المستهلكين لاقتناء المنتجات الأجنبية بدلا من المنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى فقدان رسوم داخلية أيضا، وبالتالي فإن كل هذه الخسائر هي نقص في إيرادات الميزانية العامة للدولة⁽¹⁵⁾.

ويمكن معالجة هذه الآثار بتوجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية (إلى التصدير) لتعويض الانخفاض في الأسعار المحلية (الناجمة عن نقص الطلب على المنتجات المحلية)، في هذه الحالة فإن المداخل الجبائية فيما يخص الضرائب المباشرة على المؤسسات تبقى مضمونة، ويمكن أن ترتفع تحت تأثير تطور مستوى الاستهلاك (الذي يؤدي إلى خلق رسوم على القيمة المضافة)، وكذا نتيجة ارتفاع الواردات الفلاحية على وجه الخصوص التي تبقى خاضعة لمعدلات جمركية مرتفعة.

الجدول رقم (4) : يوضح المداخل الجمركية لدول جنوب المتوسط الناتجة عن التبادل مع الاتحاد الأوروبي (متوسط 1994-1996)⁽¹⁶⁾ .

البلد	الرسوم على الواردات		حصة الاتحاد الأوروبي في	الرسوم على الواردات على المبادلات مع الاتحاد الأوروبي	
	% من المداخيل الجبائية	% من الناتج المحلي الإجمالي	الواردات الإجمالية	% من المداخيل الجبائية	% من الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	30	3.5	64.1	19.2	2.2
مصر	19.7	3.4	39.8	7.9	1.3
إسرائيل	1.3	0.4	52.4	0.7	0.2
الأردن	34.6	5.8	35	12.1	2
لبنان	59.3	6.8	48.6	28.8	3.3
ليبيا	-	-	67.3	-	-
المغرب	17.6	4.3	58.8	10.3	2.5
سوريا	21.8	2.4	33.1	7.2	0.8
تونس	22.2	4.5	71.5	15.9	3.2

Source : G.T ABED, "trade liberalization and tax reform in the southen Mediterranean region " , working paper, FMI , 1998

تجدر الإشارة أن تحسين المداخل الجبائية عن طريق الرسوم على المنتجات الاستهلاكية يبدو صعبا وغير مقبول اجتماعيا في الدول ذات المداخل المتوسطة أو الضعيفة، وعليه حتى وإن ارتفعت الضرائب مع الوقت وخاصة في دول المغرب العربي فإنها تبقى محدودة وسوف تفسد أجور العمال فقط أكثر مما تفسد المؤسسات، وبالتالي لا تؤدي إلى تحسين الإيرادات الجبائية .

تتم عملية التخفيض التدريجي للحقوق الجمركية بوضع رزنامة للمنتجات المقرر تخفيض الحقوق والرسوم عليها من المعدل الأساسي بعد بداية تنفيذ الاتفاقية وذلك من أجل الحد من الخسائر في الإيرادات الجمركية وهذا باعتماد مرحلة انتقالية بـ 12 سنة قبل استكمال منطقة التبادل الحر (ZLE) ففي ظل هذه الفترة يتم تحرير المنتجات الصناعية بصفة تدريجية وغير موحدة، فيتم التخفيض الجمركي من أعلى المسار الإنتاجي إلى أسفل (De l'amont vers l'aval)، ويتعلق الأمر أولاً بالمنتجات المستوردة التي تتمتع بمنافسة داخلية وتتمثل أساساً في السلع التجهيزية (Produit d'équipement) والوسيطة (Intermediaire).⁽¹⁷⁾

أما الإلغاء التعريفي لشبه إجمالي السلع الاستهلاكية النهائية لا يتم إلا بعد السنة الخامسة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ وهذا من أجل السماح للمؤسسات التي ستتضرر من المنافسة الأوروبية من إعادة هيكلتها وحمايتها، أما الفلاحة والمنتجات الزراعية الغذائية تبقى محمية لأنها مستثناة من اتفاقيات التبادل الحر⁽¹⁸⁾.

وفيما يلي نماذج من الرزنامة للإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية في بعض الدول :

— حالة تونس: لقد وقعت تونس في أبريل سنة 1995 مع الاتحاد الأوروبي شراكة اقتصادية، وهو الاتفاق الأول من نوعه بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب المتوسط وهذا قصد إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الضفتين الشمالية والجنوبية، ووقع المغرب أيضاً في نوفمبر 1995 نفس الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، في حين كانت قد بدأت

المناقشات الأولية سنة 1996 بين لجنة بروكسل (ممثلة الاتحاد الأوروبي) والجزائر في نفس السياق ليتم التوقيع مؤخرا أي في سنة 2002.

الجدول رقم(5): يوضح رزنامة الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية لتونس

القائمة	نوع المنتج	وتيرة الإلغاء	حصتها في الواردات من الاتحاد الأوروبي
1	السلع التجهيزية و غير المنتجة محليا	فورا	12%
2	المواد الأولية والمداخلات غير المنتجة محليا	على 5 سنوات (5 سنوات الأولى)	28%
3	السلع المنتجة محليا وتواجه منافسة أوروبية	12/1 للسنة على 12 سنة	30%
4	السلع الصناعية الأخرى	18/1 للسنة ابتداء من السنة الخامسة	29%

Source : Remy Leveau , op.cit , p(87)

— حالة الجزائر: إن الجزائر وقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل سنة 2002 في فالنسيا بإسبانيا والتي تمحورت في: (19)

- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنه وتحديث الاقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة وخاصة مناصب الشغل.
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي.
- إقامة منطقة للتبادل الحر.

الجدول رقم(6): قائمة المنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص

الحقوق الجمركية للجزائر:

القائمة	نوع المنتج	ونيرة الإلغاء	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي
1	المواد الأولية(معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5% إلى 15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار.	إلغاء فوري	23%
2	المنتجات نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ تمتد إلى 5 سنوات أي بنسبة 20 % سنويا.	35%
3	المنتجات التامة الصنع أو النهائية و تمثل 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي وتمثل 2.3 مليار دولار.	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين (02) من توقيع الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ يمتد إلى 10 سنوات أي بنسبة 10%	40%

Source: Revue Mutations,(CACI),accord d'association Algero-European, n°39,Janv 2002 , p(33) .

4- برنامج دعم الشراكة الأورو-متوسطية (ميذا) (MEDA) : قدم الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميذا مبلغ 4.6 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدة مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الاتحاد في إطار البرنامج الأول الذي يدعى بـ (MEDAI) بالنسبة للفترة (1995-1999) ،

منها 200 مليون أورو كرؤوس أموال بخطر capitaux a risque)) تسيير من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، وبرنامج آخر (MEDAI) من سنة (2006-2000) وفيما يلي بعض الأرقام الملخصة في شكل جداول: (20)

جدول رقم(7): يوضح الإعانات الممنوحة في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو- متوسطة للدول المغربية :

برنامج ميدا (MEDAI) (1999-1995)			برنامج ميدا (MEDAI) (2006-2000)		
وضعية لخمس سنوات (1999-1995)			وضعية جزئية لأربع سنوات (2003-2000)		
البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع	البلد	التعهد (الالتزام)	الدفع
الجزائر	164	30.2	الجزائر	181.2	32.6
المغرب	656	127.6	المغرب	524.5	279.3
تونس	428	168	تونس	305.9	243.2
المجموع	1.248	325.8		1.011.6	555.1

Source: Commission Européenne , le Quotidien d Oran , dimanche 07/12/2003, n° 2714, entretien avec Romano Prodi , Président de la Commission Européenne .

من خلال قراءتنا للجدول يتضح أن برنامج (MEDAI) لسنة (1999-1995) رصد مبلغ الالتزامات المخصصة للدول المغربية الثلاثة بـ 1248 مليون أورو وأن المبالغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون أورو ، أي نسبة التعهدات / المدفوعات تمثل 26% ، في حين نجد في برنامج (MEDAI) لمدة أربع سنوات (2003-2000) وصل مبلغ الالتزامات أو التعهدات 1011.6 مليون أورو ، أما المبلغ الإجمالي للمدفوعات تمثل في 555.1 مليون أورو أي بنسبة 55%.

الجدول رقم (8): يوضح المساعدات المقدمة في إطار برنامج ميدا (MEDA) للدول المتوسطية ما بين (1995-1999):

الوحدة : مليون أورو

البلد	الالتزام <i>Engagements</i>	% من أموال المتعهد (MEDA) بها 1995-1999	عدد السكان للسنة (بالمليون)	أورو/ بالنسبة لكل شخص
المغرب	625.6	9%	27.8	23
الجزائر	164.2	14%	30	5
تونس	408.5	6%	9.4	43
مصر	686	3%	61.4	11
الأردن	246.9	22%	4.6	54
لبنان	182	24%	4.2	43
سوريا	99	3%	15.3	6
فلسطين	82.6	13%	2.3	36
تركيا	375.35	6%	63.5	6
المجموع	2870.15	-	-	-

Source: Commission Européenne

الخلاصة :

إن كل طرف من أطراف الشراكة الأورو- متوسطية يسعى لتحقيق مصالحه ومكاسبه، فتتفق أحيانا هذه المصالح وتختلف وتتعارض أحيانا أخرى ، وعليه فإن أوروبا تسعى من الشراكة إلى تحقيق مايلي :

✓ إيجاد سوق لمنتجاتها تتمثل في الأسواق العربية الواسعة.
✓ أن يكون لأوروبا دور فاعل في المنطقة تنافس الولايات المتحدة الأمريكية .

✓ الرد على المشروع الأمريكي " الشرق أوسطي " الذي لا يراعي المصالح الأوروبية .

✓ مكافحة ما يسمونه بالإرهاب والتطرف الديني .

أما الدول العربية المتوسطية فتسعى من الشراكة إلى تحقيق مايلي :

✓ العمل على تحقيق نهضتها الاقتصادية التنموية .

✓ تحقيق شراكة متكافئة تتخلص فيها من التبعية .

✓ نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة .

✓ شراكة نقف إلى جانب الحق العربي في تحقيق سلام عادل شامل .

إن الدخول في الشراكة يتطلب أن يعمل العرب على إقامة مشروعهم الاقتصادي المشترك المتمثل في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وتشجيع التجارة بينهم (التجارة البينية)، إذ أن الظهور المسبق لسوق كبيرة عربية داخلية يعتبر شيء ضروري لضمان تحسين الكفاءة الاستقطابية للدول المغاربية لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتحضير اقتصادياتها لمواجهة متطلبات تحرير المبادلات مع أوروبا، وبالتالي يعتبر إنشاء منطقة

للتبادل الحر العربية (أو مغربية على الأقل) ضروري قبل الدخول في منطقة التبادل الحر الأورو- عربية.

وتبقى في نظرنا الشراكة أفضل سبيل لكلا الطرفين، ويمكن لكل طرف تحقيق الكثير مما يسعى، شريطة أن تكون هذه الشراكة متكافئة وتخدم مصالح كل طرف، وهذا باعتبار أن نجاح أي مشروع يتطلب مجموعة من الشروط أو المقومات .

الهوامش:

- (1) شرقاً: سوريا، لبنان، فلسطين
جنوباً: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب
شمالاً: تركيا، اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، (ألبانيا، يوغسلافيا)
الجزر: مالطا، قبرص.
- (2) سمير صارم: أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، دمشق سوريا، 2000، ص 171.
- (3) نفس المرجع السابق، ص 172
- (4) رعد الصرن : : أساسيات التجارة الدولية المعاصرة : مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2001، ص.32
- (5) نفس المرجع السابق ، ص 331.
- (6) هاني حبيب ، الشراكة الأورو- متوسطة مالها و ما عليها: وجهة نظر غربية ، الدار الوطنية للنشر و التوزيع، سوريا 2003 ، ص 89.
- (7) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، (جامعة الدول العربية : الندوة القومية حول آثار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية) مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، نوفمبر 1999، ص (25)
- (8) فتح الله ولعلو: المشروع المغربي والشراكة الأورو- متوسطة، دار توبقال المغرب 1997، ص (178-179).
- (9) رعد الصرن : مرجع سبق ذكره ص (329-330)
- (11) فتح الله و لعلو : المشروع المغربي والشراكة الأورو- متوسطة ، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997.
- (12) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سبق ذكره ص (30)
- (13) فتح الله و لعلو : مرجع سبق ذكره ، ص (216-217).
- (14) Remy Leveau : Le Partenariat Euro- Méditerranéen ، La Dynamique de l'intégration régionale. Rapport du groupe de travail. La documentation française, Paris, 2000, p(90)
- (15) Remy Leveau, op.cit, p (88)
- (16) Remy Leveau , op.cit ,p(89).
- (17) Remy Leveau , op.cit, p (86)
- (18) Remy Leveau , op.cit, p (86)

⁽¹⁹⁾ Chambre algérienne de commerce et d'industrie (CACI) : MUTATIONS.

Revue publiée par la (CACI), N° 39, Janvier 2002, p (19)

⁽²⁰⁾ Remy Leveau, Op.cit p(46)

قائمة المراجع المستعملة :

- 1- سمير صارم : أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 2000.
- 2- هاني حبيب : الشراكة الأورومتوسطية ، وجهة نظر عربية : مالها وما عليها، الدار الوطنية للنشر والتوزيع ، سوريا ، 2003.
- 3- فتح الله ولعلو : المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية ، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997.
- 4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية : الندوة القومية حول أثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 1999 .
- 5- رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، الجزء الثاني، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2001
- 6- Abd El Kader SidAhmed :Economies du Maghreb ? l'impératif de Barcelone ,Institut de Recherche sur le monde arabe et musulman , CNRC édition . 1998
- 7- Bruno Ponson, Nguyen Van Chan , Georges Hirsch: partenariat d'entreprise et mondialisation ,karthala, Paris, 1999
- 8- Centre d'études et de recherches internationales et communautaires, université d Aix-Marseille III , Collection dirigée par Jaques Bourinnet , La Méditerranée Espace de coopération , Economica, Paris, 1994

-
- 9- Marie -Françoise Labouz ، le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers ، conflits et convergence Bruylant Bruxelles ، 2000
- 10- Remy Leveau : Le partenariat Euro- Méditerranéen ، la dynamique de l'intégration régional ، rapport du groupe de travail ، la documentation française Paris 2000.
-